

التحرير والتنوير

وجملة (وستردون إلى عالم الغيب والشهادة) من جملة المقول . وهو وعد ووعد معا على حسب الأعمال ولذلك جاء فيه (بما كنتم تعملون) وقد تقدم القول في نظيره آنفا .
(وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم والله عليم حكيم) هذا فريق آخر عطف خبره على خبر الفرق الآخرين . والمراد بهؤلاء من بقي من المخلفين لم يتب الله عليه وكان أمرهم موقوفا إلى أن يقضي الله بما يشاء . وهؤلاء نفر ثلاثة هم : كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع وثلاثتهم قد تخلفوا عن غزوة تبوك . ولم يكن تخلفهم نفاقا ولا كراهية للجهاد ولكنهم شغلوا عند خروج الجيش وهم يحسبون أنهم يلحقونه وانقضت الأيام وأيسوا من اللحاق . وسأل عنهم النبي صلى الله عليه وسلم وهو في تبوك . فلما رجع النبي صلى الله عليه وسلم أتوه وصدقوه فلم يكلمهم ونهى المسلمين عن كلامهم ومخالطتهم وأمرهم باعتزال نسائهم فامتلأوا وبقوا كذلك خمسين ليلة فهم في تلك المدة مرجون لأمر الله . وفي تلك المدة نزلت هذه الآية (ثم تاب عليهم ليتوبوا) . وأنزل فيهم قوله (لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار إلى قوله وكونوا مع الصادقين) .

وعن كعب ابن مالك في قصته هذه حديث طويل أغر في صحيح البخاري . على التوبة والتنبية إلى فتح بابها . وقد جوز المفسرون عود ضمير (ألم يعلموا) إلى الفريقين اللذين أشرنا إليهما .

وقوله (هو يقبل التوبة) (هو) ضمير فصل مفيد لتأكيد الخبر . و (عن عباده) متعلقة ب (يقبل) لتضمنه معنى يتجاوز إشارة إلى أن قبول التوبة هو التجاوز عن المعاصي المتوب منها .

فكأنه قيل : يقبل التوبة ويتجاوز عن عباده . وكان حق تعدية فعل (يقبل) أن يكون بحرف (من) . ونقل الفخر عن القاضي عبد الجبار أنه قال : لعل (عن) أبلغ لأنه ينبئ عن القبول مع تسهيل سبيله إلى التوبة التي قبلت . ولم يبين وجه ذلك وأحسب أنه يريد ما أشرنا إليه من تضمين معنى التجاوز .

وجيء بالخبر في صورة كلية لأن المقصود تعميم الخطاب فالمراد (بعباده) جميع الناس مؤمنهم وكافرهم لأن التوبة من الكفر هي الإيمان .

والآية دليل على قبول التوبة إذا كانت توبة صحيحة لأن الله أخبر بذلك في غير ما آية . وهذا متفق عليه بالنسبة لتوبة الكافر عن كفره لأن الأدلة بلغت مبلغ التواتر بالقول والعمل ومختلف فيه بالنسبة لتوبة المؤمن من المعاصي لأن أدلته لا تعدو أن تكون دلالة

طواهر ؛ فقال المحققون من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين . مقبولة قطعاً . ونقل عن الأشعري وهو قول المعتزلة واختاره ابن عطية وأبوه وهو الحق . وادعى الإمام في المعالم الإجماع عليه وهي أولى بالقبول . وقال الباقلاني وإمام الحرمين والمازري : إنما يقطع بقبول توبة طائفة غير معينة يعنون لأن أدلة قبول جنس التوبة على الجملة متكاثرة متواترة بلغت مبلغ القطع ولا يقطع بقبول توبة تائب بخصوصه . وكأن خلاف هؤلاء يرجع إلى عدم القطع بأن التائب المعين تاب توبة نصوحاً . وفي هذا نظر لأن الخلاف في توبة مستوفية أركانها وشروطها . وقد تقدم ذلك عند قوله تعالى (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة) الآية في سورة النساء .

والأخذ في قوله (ويأخذ الصدقات) مستعمل في معنى القبول لظهور أن الله لا يأخذ الصدقة أخذاً حقيقياً فهو مستعار للقبول والجزاء على الصدقة .

الواو بسكون (مرجون) وخلف جعفر وأبو عاصم عن وحفص والكسائي وحمزة نافع وقرأ A E بدون همز على أنه اسم مفعول من أرجاه بالألف وهو مخفف أرجأه بالهمز إذا أخره فيقال في مضارعه المخفف : أرجيته بالياء كقوله (ترجي من تشاء منهم) بالياء فأصل مرجون مرجيون . وقرأ البقية (مرجشون) بهمز بعد الجيم على أصل الفعل كما قرء (ترجيء من تشاء) . واللام في قوله (لأمر الله) للتعليل أي مؤخرون لأجل أمر الله في شأنهم . وفيه حذف مضاف تقديره : لأجل انتظار أمر الله في شأنهم لأن التأخير مشعر بانتظار شيء .

وجملة (إما يعذبهم وإما يتوب عليهم) بيان لجملة (وآخرون مرجون) باعتبار متعلق خبرها وهو (لأمر الله) أي أمر الله الذي هو إما تعذيبهم وإما توبته عليهم . ويفهم من قوله (يتوب عليهم) أنهم تابوا